



رسالة من صاحب الجلالة إلى الرئيس وليام طولير

بعث صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني برسالة إلى الرئيس الليبري وليام طولير الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية.

وفيما يلي نص الرسالة :

الحمد لله وحده ولايدوم الا ملكه

من الحسن الثاني ملك المملكة المغربية

إلى فخامة السيد وليام طولير رئيس جمهورية ليبريا

فخامة رئيس الجمهورية

تحية ملؤها المودة الخالصة والتقدير الكبير.

وبعد، فقد استقبلنا معالي السيد سيسيل دوني وزير الشؤون الخارجية الذي كان مصحوبا بالسيد الأمين العام المساعد لمنظمة الوحدة الافريقية، وفي اثناء هذا الاستقبال سلما لنا الوثائق التي وجهتموها إلينا. وعلى الرغم من اطلاعنا على محتواها عن طريق الصحافة فقد حرصنا على قراءتها قراءة متأنية وأولينا فحواها كبير الاهتمام.

وبالاضافة إلى هذا فقد كان تبادل الرأي مع معالي السيد سيسيل دوني مثمرا جدا، وعلى هذا النحو لم يتيسر ان نخطط معرفتنا مباشرة بالجو الذي تم فيه الاجتماع الأخير للجنة الحكماء فحسب، وانما تيسر ايضا ان نعرض بأمانة وصراحة وجهة نظرنا فيما يتصل بالمشكلة التي تشغل بالنا.

ونحن حريصون باديء ذي بدء وبصورة جوهريّة، على ان نؤكد لكم من جديد ما لنا من ارادة السلام، وما لنا من عزم على اتخاذ جميع الوسائل لبلوغه.

ان املنا الراسخ، ان نبليغ هدفنا وانتم تمارسون مهام الرئاسة لمنظمة الوحدة الافريقية، وهو امل سبق ان أعربنا لكم عنه خلال زيارتكم للمغرب وفي هذا ما يدل دلالة بالغة على ما نبغيه مخلصين صادقين من تخطي جميع العقبات في أوجز ما يمكن من آجال.

ومن جهة اخرى فان تعلقنا بمنظمة الوحدة الافريقية التي كان المغرب أحد مؤسسيها تعلق ثابت صحيح، فليكن لكم، ولجميع الأفارقة من خلالكم، اليقين بأن المغرب لن يقوم أبداً بعمل يمس هذه المنظمة بسوء أو أن يناهها بما يقلل مما لها من قابلية التصديق، بل لنا سنجتهد باستمرار كما اجتهدنا دائما فيما مضى سعيًا وراء اعلاء شأنها وتعزيز فعاليتها ليتأتى لها بلوغ الأهداف المستورة في ميثاقها.

ولا تروانا في هذا الصدد محتاجين إلى الافضاء لفخامتكم بأن قرارات منظمة الوحدة الافريقية، أية ما



كانت هذه القرارات، لا تستطيع ان تفرض نفسها ولا ان تظهر بموافقة الجميع الا اذا اتخذت في اطار القانونية بمعناها الدقيق، وفي نطاق احترامها، وكانت مطابقة لكل شرط من الشروط، سواء تعلق الأمر بالمضمون أو بالشكل.

وان المغرب الذي يهتم باستتباب السلام والاستقرار بافريقيا اهتماما يفوق كل اهتمام آخر، والذي التمس دائما هذا السلام وهذا الاستقرار من خلال الاداة الملائمة أكثر، والافريقية بوجه اصح واحق، اي منظمة الوحدة الافريقية، قد كان أحد الأقطار السباقة إلى نشدان تأليف لجنة متخصصة يعهد إليها بتسوية ما اصطلاح على تسميته اليوم بمشكلة الصحراء الغربية.

وقد كان المغرب، سواء في جزيرة موريس خلال شهر يوليوز 1976 أو في الخرطوم في غضون شهر يوليوز 1978 من جملة البلاد التي سارعت إلى الموافقة على القرارات المتعلقة بهذه المشكلة.

وان القرارين المتتابعين اللذين اتخذنا آنذاك، لهما الأساس والاطار القانوني الوحيد الذي كان يتعين ان يدور في نطاقه، بحث معطيات قضية الصحراء الغربية، ولا سبيل إلى ركوب طريق آخر غير الذي أوضحه وحدده هذان القراران دون الوقوع في التلاقونية واللامشروعية.

وقد نص أولهما على ان مؤتمر رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته الثالثة عشرة العادية ببورلوي بجزيرة موريس، فيما بين ثاني وسادس يوليوز 1976، قرر ان يعقد دورة استثنائية في مستوى القمة لايجاد حل عادل ودائم لمشكلة الصحراء الغربية.

اما مؤتمر رؤساء الدول والحكومات المنعقد بالخرطوم في الفترة الممتدة من 18 إلى 21 يوليوز 1978 فانه من جهته، بعد ان اكد مرة ثانية القرار بعقد مؤتمر قمة استثنائي موكول إليه بحث هذه القضية، قضية الصحراء الغربية، قرر في هذا الشأن ان يحدث لجنة متخصصة تكلف ببحث جميع معطيات قضية الصحراء الغربية، وتقدم تقريرا للمؤتمر القمة الاستثنائي.

وهكذا فان من الواضح، ومما لاجدال فيه ان توصيات اللجنة المتخصصة ما كانت لتبحث بصورة صحيحة قصد الموافقة عليها أو رفضها الا من لدن مؤتمر قمة استثنائي يستدعي على وجد الخصوص لذلك، ويعقد خارج الدورات العادية.

الا ان الأمر — وبالأأسف — لم يجر ابدا وفق هذه الخطة، ومن أجل هذا فاننا على حق حين نرى ان التوصيات التي حملها إلينا من جنابكم معالي السيد سيسل دوني وزير الشؤون الخارجية والتوصيات المقررة خلال الدورة العادية بمونروfia، وان كانت الأولى تكملة للثانية ونتيجة لها، توصيات تعلق بها وصمة اللاقانونية، ولا يمكن — وهي ما هي — ان تكون ملزمة لنا.

ولتكونوا موقنين، فخامة الرئيس وأخانا العزيز، ان الأمر لا يتعلق هنا بمسألة شكلية صرفة يتشبت بها المغرب محاولا بذلك التلصص من واجباته كدولة افريقية، بل الأمر يتعلق بالجواهر والمضمون، ولنا اليقين بأن طبيعة هذه المشكلة وامتدادها وأهميتها لا تخفى عليكم.

ان الصحراء ليست سبب نزاع فحسب، والحالة أن مغربيتها لم تكن أبدا، منذ أزمان ممتعة في القدم، موضوع خلاف، وليست مسرحا لعمليات عسكرية فحسب تدور فيه رحي حرب لا مبرر لها بين الأخوة



ولا يسع المغرب الا ان يأسف لها أعمق الأسف وأصدقاه. ولكن الصحراء لما تشكله من رهان وما يستهدفها من أطماع تفرق القارة وتجزئها وتعرضها لشر الأخطار.

ولا مرأ في ان رؤساء الدول والحكومات، انطلاقا من هذه الاعتبارات، قرروا مرتين متتاليتين بجزيرة موريس وبالخرطوم على حد سواء ان يسندوا النظر في شأنها إلى مؤتمر قمة استثنائي يعقد خاصة لهذه الغاية حتى تبقى أهمية الموضوع بادية بارزة، وحتى يتحمل كل واحد مسؤولياته بوعي وتبصر تامين لا بسرعة وعجلة. اننا نعلم تعلقكم بالقانون واهتمامكم بصيانة وتعزيز وحدة قارتنا، ولذا فان لنا اليقين بأنكم ستولون ملاحظتنا أكبر مراعاة، وانكم ستعيدون بالتالي النظر عند الاقتضاء، في المواقف المتخذة.

وتفضلوا، فخامة رئيس الجمهورية وأخانا العزيز بقبول أسمى آيات اعتبارنا.

حرر بالقصر الملكي بمراكش في 3 ربيع الأول عام 1400، الموافق 21 يناير سنة 1980.

الحسن الثاني